وان تفاوتا في الوزن لان الاعتبار بالكيل كالحنطة الصلبة بالرخوة والرداءة
وشرطه ان لا يعلو فان علا امتنع لتاثيره بالنار كالاجوز بيع الجوز بعضه
ببعض لاختلاف النار وكذا ما اثرت فيه النار تاثيرا بينا كالشوي والله اعلم
قال فصل ويصح السلم حالا وموجلا فيما اذا كملت فيه خمسة
شروط ان يكون مضبوطا بالصفة والسلف معنى واحد يسمى بذلك
لتسليم لاس المال في المجلس سلفا لتقديم راس المال وحده عقد على موصوف في
الذمة ببدل عاجل باجل للافظين والاصل فيه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه الاية قال ابن عباس اراد به السلم
وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون في الثمر
السنة والسنتين وربما قال السنتين والثلاث فقال من اسلف فليسلف
في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وفيه من جهة المعنى الرفق للمتعاقدين
لان اصحاب الحرف قد يحتاجون الى ما ينفقون على حرفهم من الغلال والاموال
ومعهم ارباب النقود يتشوفون بالخصر فجوز ذكر رفقا بهما وان كان فيه
غرر كالاجارة على المنافع المعدومة لمسيس الحاجة الى ذلك ثم عقد
السلم ان كان موجلا فلا نزاع في صحته وفي بعض الشروح حكايه الاتفاق
على صحته ولانه مورد النصوص ان كان حالا فمذهبنا صحته قال الائمة الثلاثة ومذهبنا
انه يصح وحجتنا انه اذا جاز في الموجل مع الغرر فهو في الحال اجوز لانه بعد عن
الغرر قلو اطلق العقد حمل على الحال كالثمن في البيع جامع ثبوت كل منهما في الذمة
وقيل لا ينعقد ثم اذا عقد فلابد من وجود شرط لصحة العقد منها
ضبطه بالصفة التي تسلم له على ما ياتي من كلام الشيخ لان السلم عقد غرر وعدم
الضبط مما يفضي الى غرر ثان وغرر ان على شيء واحد غير محتمل فلهذا لا يصح

قال وان يكون جنسا لم يختلط بغيره ولم تؤثر فيه النار تاثيرا بينا فشرط صحة
السلم ان يكون المسلم فيه منضبطا سواء اتحد جنسه او تعدد كالسلم
في ثوب قطن سداه ابريسم وكل منهما معلوم لانتفاء الغرر به وذلك وغوه وان تعدد
المختلط وجهل مقادير المختلطات فلا يصح كما اذا اسلم في الغالية والادهان
المطيبة والثياب المصبوغة على اصحه النووي وقال في المحرر الاقيس الجواز
وكذا لا يصح السلم في الاقوس الخيرة لانها مشتملة على اجناس مقصوده وكل
منها في غير معلوم وكذا لا يصح السلم في الفواكه المجلوبة كالخالية واعلم ان الاختلاط
ليس من شرط التركيب من الادهي بما مثلنا بل لو كان خلقيا فانه ايضا لا يصح فلو
اسلم في الرؤس فان كان قبل التنقيه من الشوك فلا يصح جزما وان كان بعد
التنقيه من الشوك فيه خلاف والصحيح انه لا يصح ليبقا الاشتباه على المتاخر
والمشاقر وغيرها وهي لا تنضبط ولان حظها عظيم وهو غير مقصود فيكثر
الغرر وخرج الاكارع حكم الرؤس ثم من قاله يجوز ان قال يكون بالوزن واقتصر
عليه الرافعي قال الماوردي هو الوزن والعدد ولا يكيل احدهما وبقي سر غير ما
ذكرنا ياخذ ذكره والله اعلم واحترز بما دخله النار تاثيرا بينا عما لو اسلم في الخبز
السلم كالخبز والشوي وما اشبهه ذلك لان تاثير النار فيها لا تنضبط وفي وجه
يجوز السلم في الخبز ومحمد الامام الغزالي وحكاه الروياني عن مشايخ خراسان
والعسل المصفى والسكر والفانيذ والدبس وجهان في اصل الروضة بلا ترجيح
واستبعد الامام عدم الصحة في هذه الاشياء واختار الغزالي والمتولي الصحة
وكلام الرافعي يقتضي قطعه بالصحة في هذه الاشياء وقضية كلام الرافعي
الصحة لكن النووي صحح في تصحيح التنبيه الصحة في هذه الاشياء وعلل بان
نار هذه الاشياء لينه وجعل هذه العلة ضابطا ثالث وقيل يكون نار هذه الاشيا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)